بيان الجمعية البحرينية للشفافية بشأن مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية عن العام 2025 الصادر صباح هذا اليوم 10 فبراير 2026م

منذ إنشائه في عام 1995، أصبح مؤشر مُدرَكات الفساد المؤشرَ العالمي الرائد بشأن قياس بيئة الفساد في القطاع العام. يُسجِّل المؤشر النتائج لـ 182 بلداً وإقليماً حول العالم وفق المعايير ومصادر البيانات التي تعتمدها الشفافية الدولية والتي بلغت 13 مصدرًا خارجيًا، من 12 مؤسسة مختلفة، بما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وتقرير التنافسية العالمي، وشركات خاصة للاستشارات لحساب المخاطر، والمجمعات الفكرية وغيرها. تمثّل درجات المؤشر آراء الخبراء ورجال الأعمال. وتتبع الشفافية الدولية منهجية إعداد المؤشر على أربع خطوات أساسية: اختيار بيانات المصدر، وإعادة قياس بيانات المصدر، وتجميع البيانات المعاد قياسها، ثم الإبلاغ عن مقياس عدم اليقين. وتتضمن عملية الحساب أيضًا آلية صارمة لمراقبة الجودة تتكون من حسابات مستقلة متوازية أجراها فريق عمل لا ينتمي لمنظمة الشفافية الدولية. وتُراجَع عملية حساب مؤشر مُدرَكات الفساد بانتظام للتأكد من أنها قوية ومُتّسقة قدر الإمكان، وقد أجريت أحدث تلك المراجعات من قِبَل مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية في عام 2017. جميع الدرجات على مؤشر مُدرَكات الفساد منذ عام 2012 قابلة للمقارنة من عام لآخَر. ويُصنِّف مؤشر مُدرَكات الفساد 182 بلداً وإقليماً من خلال مستوياتها المُدرَكة لفساد القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (شديد النزاهة).

ويقيس المؤشر المواضيع التالية:

تغطي بيانات هذه المصادر الجوانب التالية (وليست محصورة عليها)، استنادا الى الصيغة المحددة التي يطُرح بها السؤال عند جمع هذه البيانات وكذلك تحليلات التقارير الواردة من المصادر المعتمدة:

1. الرشوة.
2. اختلاس المال العام.
3. انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب.
4. قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
5. عبئ الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها زيادة فرص ظهور الفساد.
6. التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.
7. ملاحقات قضائية وجنائية حقيقية للمسؤولين الفاسدين.
8. توفر قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالممتلكات الخاصة والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف كبار الموظفين العموميين.
9. مدى توفر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين الاستقصائيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.
10. حرية عمل مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على النفاذ الى المعلومة ومستوى الافصاح والشفافية فيما يتعلق بالشأن العام ودورها في نشر ثقافة النزاهة.

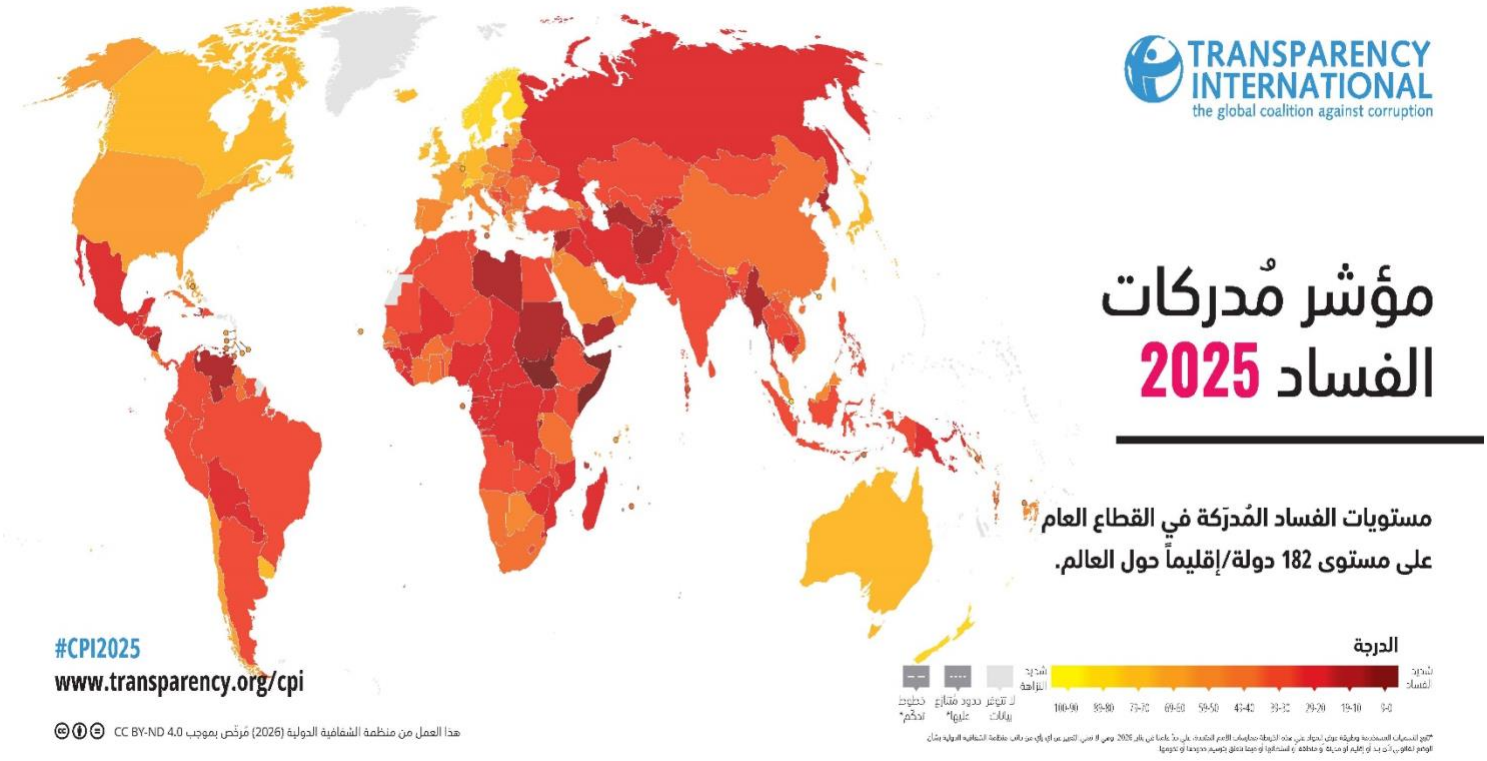

للسنة الثامنة على التوالي، تحقق الدنمارك أعلى درجة على المؤشر (100/89) بانخفاض درجة واحدة عن العام الماضي، تليها فنلندا (88) وسنغافورة (84) لقد أبدت الشفافية الدولية تخوفها من وجود اتجاه مقلق يتمثل في تزايد الفساد المُدرك في الأنظمة الديمقراطية، بدءاً من الولايات المتحدة (64)، وكندا (75)، ونيوزيلندا (81)، ووصولًا إلى أجزاء مختلفة من أوروبا، مثل المملكة المتحدة (70) ، وفرنسا (66)، والسويد (80). وتتبوأ البلدان الهشة التي سجّلت أدنى الدرجات في الغالب المراكز المتأخرة على المؤشر متأثرة بالصراعات العسكرية والأمنية، مثل جنوب السودان التي حصلت على (100/9)، والصومال (9)، وفنزويلا (10)، وليبيا (13)، وإريتريا (13)، واليمن (13)، وغينيا الاستوائية(13)، وسوريا (15).

في تقريره يقول السيد فرانسوا فاليريان، - رئيس مجلس إدارة منظمة الشفافية الدولية.
"في عالم أصبح مترابط المصالح، لم تعد الجهود الوطنية وحدها كافية، بل أضحى التعاون متعدد الأطراف ضرورةً حتميةً لحماية المصلحة العامة، ومجابهة التحديات المشتركة، مثل الفساد. وفي ظل ما نراه اليوم من تجاهل خطير للمعايير الدولية من جانب بعض الدول، أصبح لزاماً علينا حماية نظام عالمي قائم على سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة أمام الشعوب، واحترام حقوق الإنسان".

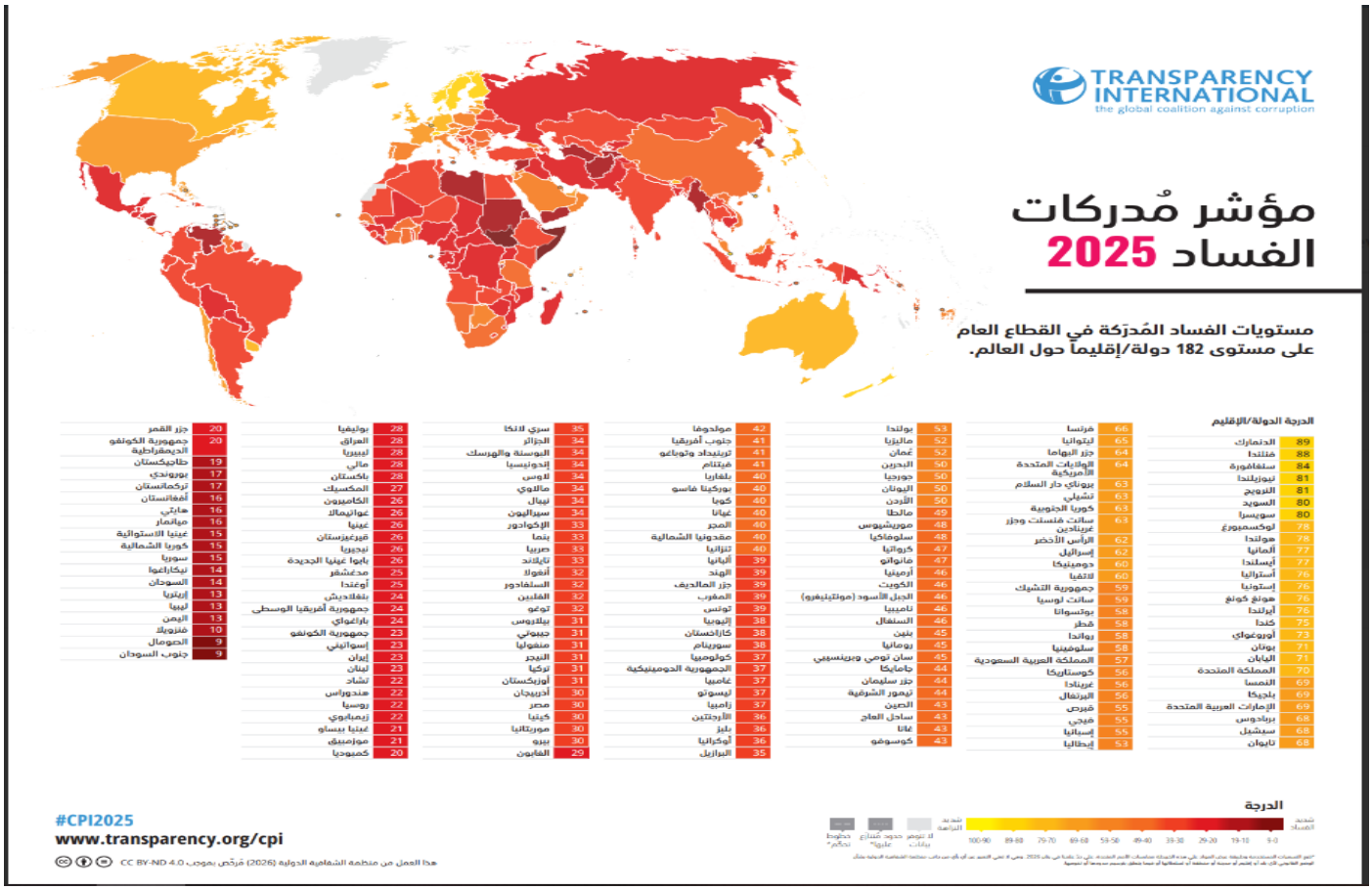

تقول السيدة مايرا مارتيني: الرئيسة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية.

"يحتاج العالم أكثر من أي وقت مضى إلى قادة يخضعون للمساءلة ومؤسسات مستقلة لحماية المصلحة العامة؛ بيد أنه في كثير من الأحيان تقصّر هذه الجهات في القيام بذلك. وإننا ندعو الحكومات والقادة إلى العمل بنزاهة والاضطلاع بمسؤولياتهم لتوفير مستقبل أفضل لمواطنيهم".

فيما توصلت منظمة الشفافية الدولية الى توصياتها بشأن الحد من ظاهرة الفساد حيث ترى التالي:

1. ضمان وجود مؤسسات قضائية مستقلة وشفافة ومتاحة للجميع.
2. التصدي للتأثير غير المشروع على صنع القرار السياسي.
3. تمكين المتضررين من الفساد من اللجوء إلى القضاء.
4. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، والإبلاغ في مجال مكافحة الفساد.
5. تعزيز الشفافية والرقابة في الخدمات العامة والإدارة المالية العامة.
6. مناهضة الفساد الواسع النطاق والتدفقات المالية غير المشروعة وكشفهما والمعاقبة عليهما.

<u>فيما يتعلق بالشرق الأوسط والدول العربية.</u>

بلغ المعدل العام للدول العربية 100/34 وهو من المعدلات المنخفضة للأقاليم في العالم، وعليه لابد للدول العربية من اتخاذ اجراءات حقيقية وفاعلة لمعالجة هذا الاختلال في الترتيب العالمي والنتائج غير المرضية لأغلب الدول العربية.

تقول الشفافية الدولية في بيانها عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " **وقد أدى تقلص الحيز المدني، الذي يُعيق قدرة المجتمع المدني، بما في ذلك الصحفيين والمنظمات غير الحكومية والمبلغين عن المخالفات، على فضح انتهاكات الفساد، إلى خلق بيئة خصبة لازدهار الممارسات الفاسدة. ففي إحدى الدول، على سبيل المثال، يُقوّض هذا الأمر التحقيقات في قضايا الاختلاس التي يُجريها المسؤولون المنتخبون والموظفون الحكوميون، وكان هذا أحد العوامل التي أشعلت شرارة الاحتجاجات الجماهيرية المناهضة للحكومة التي قادها جيل الألفية العام الماضي.**"

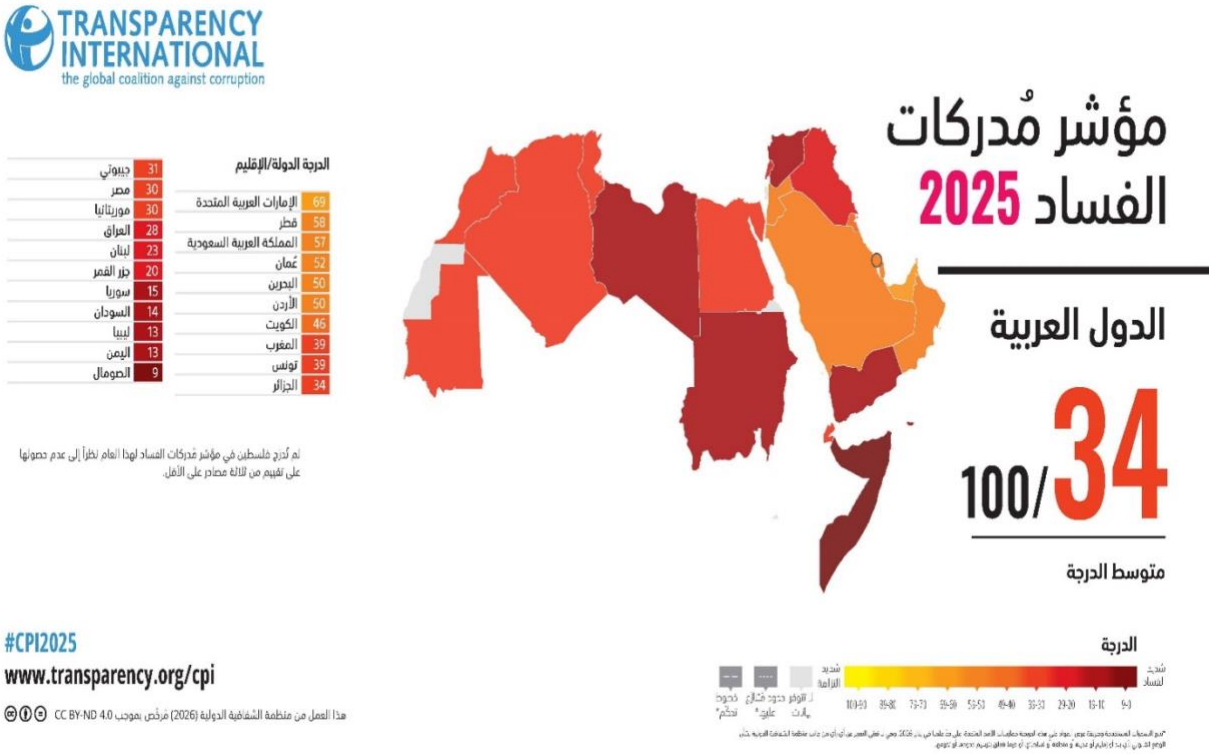

إن أعلى الدرجات في المنطقة حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة (69)، ودولة قطر (58)، والمملكة العربية السعودية(57) وسلطنة عمان (52) ومملكة البحرين والأردن (50) درجة. فيما لم تتمكن الدول العربية الأخرى من تجاوز هذه الدرجة. وعلى الرغم من أن العراق (28) شهد بعض التطورات الإيجابية، حقق تقدم في ترتيب الدول 4 رتب و درجتين وهذا يعكس انخراط هيئة مكافحة الفساد في جهود الإصلاح ومكافحة الفساد، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان سيتمكن من التغلب على العقبات الهيكلية الكبيرة لتحسين درجته المنخفضة بشكل ملحوظ. ويجب أن تسلط الجهود الرامية لمكافحة الفساد في المنطقة العربية على فتح المجال أمام المجتمع المدني للقيام بدور فاعل في هذه الجهود بغرض تعزيز الشفافية، وكذلك ضمان وجود هيئات مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بالموارد الكافية والفاعلة.

<u>درجات وترتيب البحرين منذ 2014.</u>

للاسف تراجع ترتيب البحرين لعام 2025 من الترتيب 53 الى الترتيب 56 بسبب تراجع في الدرجات من 53 الى 50 درجة، مقارنة بعام 2024، ويعود السبب في ذلك الى التراجع في نتائج بعض المؤشرات وهي:

1. Economist Intelligence Unit Country Ratings (from 51 to 34)
2. IMD World Competitiveness Yearbook (from 82 to 78)
3. World Economic Forum EOS (from 90 to 87)

بالرغم من التقدم الكبير الذي حصل في العام 2024 مقارنة بعام 2023 الذي بلغ 11 درجة و23 رتبة، إلا إن هذا التقدم بدأ يتراجع هذا العام. لقد بلغت مصادر التقييم الخاصة بالبحرين 7 مصادر مستقلة.

السنة	الترتيب العالمي	الدرجة
2025	56	50
2024	53	53
2023	76	42
2022	69	44
2021	78	42
2020	78	42
2019	77	42
2018	99	36
2017	103	36
2016	70	43
2015	50	51
2014	55	49

للحفاظ على تقدم البحرين على مؤشر مدركات الفساد، وانعكاس ذلك على وضع تقييم البحرين على المؤشرات الدولية وعلى الأخص التصنيف الأئتماني لها، لابد من ان يدرس هذا التراجع لمعالجته وعلى اتخاد اجراءات أفضل لمكافحة الفساد ومنها ما كانت تنادي به الجمعية منذ سنوات طويلة ومنها: **إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد أسوة بأغلب دول العالم ومنها أغلب دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية، وأهمية إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين والنشطاء، وقانون حق الوصول الى المعلومات وإعداد استرتيجية وطنية لمكافحة الفساد** يشارك فيها المجتمع المدني وقطاع الأعمال.

والبحرين في العام 2026 مقدمة على الانتخابات البرلمانية والبلدية، وهنا لابد من الإشادة باستمرار البحرين في إجراء انتخاباتها في المواعيد الدستورية المحددة، وترى الجمعية أهمية معالجة بعض الاختلالات التي قد

تؤثر على سمعة هذه الانتخابات ومنها التعديلات التي ادخلت في العام 2018، على قانون مباشرة الحقوق السياسية، حيث نتج عن هذه التعديلات حرمان العديد من المواطنين من حقهم في الترشح لعضوية المجلس النيابي والمجالس البلدية.

-انتهى-